بيان حقائق

١٤ أيلول ٢٠٢٣

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن TADAMON

خبراء مستقلين ومقررين خاصين في حقوق الانسان ، نقول لأحمد :

نأسف لأننا فشلنا في حمايتك

الأمم المتحدة | الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي

تتابع المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى (تضامن) حيثيات الحالة الاعتقالية للأسير أحمد مناصرة والذي اعتقلته قوات الاحتلال حينما كان طفلاً بعمر ال ١٤ عاماً، حيث قررت محكمة الاحتلال الاسرائيلي في سجن «الرملة» اليوم، تأجيل الجلسة الخاصة بالنظر مجددا في أمر تجديد عزله وذلك حتّى «٢٠» أيلول الجاري، بالرغم من خطورة وضعه الصحي والنفسي.

وكانت محكمة الاحتلال قد مددت عزل مناصرة الانفرادي في آذار الماضي، لمدة ستة شهور بحيث تنتهي في شهر أيلول/ سبتمبر الجاري، علمًا أن أحمد معزول انفراديًا منذ شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٢١، ويواجه وضعًا نفسيًا وصحيًا خطيرًا.

وازاء ما تقدم، تستعرض (تضامن) أبرز ما جاء في بيان سابق أصدره مقررين خاصين وخبراء مستقلين، يعينون من قبل مجلس حقوق الإنسان في جنيف وهو جهة حكومية دولية مسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان حول العالم، حول الحالة الاعتقالية للأسير أحمد مناصرة وما يمثله ذلك من انتهاك صارخ للمواثيق الدولية والتشريعات الأممية وحقوق الانسان.

الأمم المتحدة | الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي

نناشد حكومة إسرائيل الإفراج الفوري عن الشاب الفلسطيني، أحمد مناصرة (٢٠ عاما) المعتقل في سجونها منذ أن كان في ١٤ من العمر؛ والسماح له بالعودة إلى أسرته، والتماس الدعم والمشورة النفسية - لا سيّما في ضوء التقارير التي تفيد بأنه عرّض نفسه مرارا وتكرارا لخطر إيذاء نفسه.

أحمد المعتقل منذ قرابة سبع سنوات حرُم من طفولته و «البيئة الأسرية والحماية وجميع الحقوق التي كان ينبغي ضمانها عندما كان طفلا.»

هذه القضية مخيفة في كثير من النواحي واستمرار اعتقاله رغم تدهور حالته العقلية، «هي وصمة عار علينا جميعا كجزء من المجتمع الدولي لحقوق الإنسان.

بعد اعتقال أحمد مناصرة ، انتشرت لقطات فيديو على نطاق واسع على وسائل الإعلام، وأظهرت أحمد مكروبا ويتلقى معاملة قاسية وتم استجوابه بصرامة دون حضور والديه أو من يمثله قانونيا.

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON تضامن

الأمم المتحدة | الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي

المشاهد المؤلمة لطفل مكسور العظام ملقى على الأرض تحت وابل من الإهانات والتهديدات التي يصرخ بها مسلحون بلغة أجنبية؛ ذلك الصبي نفسه الذي تتم تغذيته بالملعقة بأيدي غير مألوفة وهو مقيد بالسلاسل إلى سرير المستشفى، ثم يُستجوب بعنف في انتهاك لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان المتعلقة باعتقال واحتجاز طفل؛ (تلك المشاهد) لا تزال تطارد ضمائرنا.»

وبعد أن بلغ أحمد من العمر ١٤ عاما في عام ٢٠١٦، أدين بتهمة محاولة القتل وحُكم عليه بالسجن لمدة ١٢ عاما، على الرغم من أن القانون في الوقت الذي يُزعم فيه ارتكاب الجريمة في عام ٢٠١٥ لا يسمح بسجن القاصرين دون سن ١٤ عاما.

تم تخفيض العقوبة فيما بعد إلى تسع سنوات ونصف. وبحسب ما ورد، تدهورت حالته العقلية بشكل مطّرد ربما نتيجة لظروف اعتقاله القاسية، وحالات الحبس الانفرادي المتكررة والعزلة.

تم توقيف أحمد واحتجازه على مدى فترة زمنية بالغة الأهمية للنمو العاطفي والفكري والاجتماعي لأي طفل. «في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال، يجب أن تكون مصلحة الطفل الفضلى الاعتبار الأساسي».

الحبس الانفرادي لطفل لفترة طويلة «قد يرقى إلى مستوى التعذيب وهو محظور في جميع الحالات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

قضية أحمد تقدّم دليلا واضحا على ممارسات إسرائيل المتعمدة لإخضاع الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، للاعتقال التعسّفي والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وغالبا ما تتنكر في صورة المكافحة «المشروعة» للإرهاب.

كما تثير القضية أيضا مخاوف جدية بشأن الانتهاكات المحتملة للمعايير الدولية للحصول على المحاكمة العادلة المنطبقة على الأطفال، بما في ذلك حظر حمل الطفل على الاعتراف أو تقديم شهادة تدينه من خلال إكراهه على فعل ذلك.

يجب إنهاء هذه الممارسات اللاإنسانية؛ لقد تحمّل الكثيرون بالفعل وطأة الاستخدام غير المقبول للأدوات القانونية كوسيلة لإخضاع السكان المحليين المحميّين، وإجبارهم على قبول احتلال لا يزال غير شرعي وغير قانوني.

يُعد اعتقال أحمد ذاته في السجون الإسرائيلية، انتهاكا للمعايير الدولية: «إسرائيل، كسلطة قائمة بالاحتلال، ممنوعة من احتجاز الأشخاص المحميّين المتهمين بارتكاب جرائم في أراضيها.»

الأمم المتحدة | الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي

وتنتهك هذه الممارسة، المادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة وقد تصل أيضا إلى حدّ النقل القسري، الذي يشكل انتهاكا جسيما لاتفاقية جنيف الرابعة ومعترف به أيضا كجريمة حرب بموجب المادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

على الرغم من تفاقم الحالة العقلية لأحمد، رفضت السلطات الإسرائيلية طلبات محامي أحمد بالإفراج المبكر عنه. وتؤكد السلطات الإسرائيلية أن المخالفة التي حُكم على أحمد بارتكابها تشكل عملا إرهابيا، مما يجعله غير مؤهل للإفراج المبكر بموجب قانون مكافحة الإرهاب.

تم التأكيد مرارا وتكرارا للسلطات الإسرائيلية، أن قانون مكافحة الإرهاب غير الواضح وواسع النطاق بشكل مفرط أدى إلى حالات كثيرة جدا من التعسف وسوء المعاملة.»

أكدت التقارير الطبية التي وجدت أن أحمد يعاني من مرض انفصام الشخصية، الأثرَ المدمر للمعاملة القاسية التي تعرّض لها في سن مبكرة.

حان الوقت لأن يحظى نظام الاعتقال والاحتجاز السائد الذي تطبقه إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة باهتمام دولي كجزء لا يتجزأ من النظام القمعي المنهجي وواسع النطاق الذي تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين خلال ٥٦ عاماً من الاحتلال العسكري.

- الخبراء هم:

فرانشيسكا ألبانيز
المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

فيونوالا ني أولين
المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

تنداي أشيوم
المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

السيدة تلالينغ موفوكينغ
المقررة الخاصة المعنية بالحق في الصحة.

السيدة ريم السالم
المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه.

بيان حقائق

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن TADAMON

الأمم المتحدة | الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي

يشار إلى أن المقررين الخاصين والخبراء المستقلين، يعينون من قبل مجلس حقوق الإنسان في جنيف وهو جهة حكومية دولية مسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان حول العالم.

ويكلف المقررون والخبراء بدراسة أوضاع حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها إلى مجلس حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المنصب شرفي، فلا يعد أولئك الخبراء موظفين لدى الأمم المتحدة ولا يتقاضون أجرا عن عملهم.

وحدة البحوث والدراسات

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى

- تضامن -

٢٠٢٣م

www.asra-ps.com

Free.Asra@gmail.com